مقید فناری علی قول احمد

اسامی کتب

برهان الدین قوا احمد قره خلیل شوقی محمدامین شرح مطالع نور الدین
سند شریف عماد الدین در الناجی تحفة الرشید سعد الله افندی سید علی زاده شیخ یسر
عصمت الله محمد بردعی محی الدین افندی اسمعیل صبی قاسم ارضرومی خطیب کانقری
سهام مختصر دسوقی عبد الرحمن فرائد معنی الطلاب مجید الدین تعریفات سیدی
عرب زاده شروانی انعقاط مولانا زاده تصدیقا حمدی افندی شرح عقاید

وبعضها فی سائر الحواشی

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لك اللهم على ما خصصتني من منح عوارف الأفاضل وخلصتني من محن عواصف الفضائل وصلاة على عامة من لحقهم أو لي الفواضل لا سيما على محمد المنعوت بأعلى الشمائل والمبعوث بأكرم القبائل وعلى آله وأصحابه المهتدين بأوضح الدلائل (أما بعد)

وشاهد أنعم يحمد شوقي

والنكتة في هذا التعبير أن النداء يليق لمن كان غافلا والله تبارك وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ولفظ اللهم نداء بطريق التضرع والتذلل فلذا كان الدعاء بهذا الحسن حلية المناجي

فإن قلت ان في قوله اللهم اجتماع النقيضين لان الاول خطاب للحاضر والثاني خطاب للغائب ويلزم منه ان يكون الباري تعالى حاضرا وغائبا قلت ان الله تعالى حاضر في كل مكان كما هو نص الامر قوله تعالى ونحن اليه اقرب اليه من حبل الوريد والثاني اشارة الى هضم نفسه ويجب حذف حرف النداء في اللهم فان اصله يا الله فحذف الياء وعوض عنها الميم المشددة لانه طرفان وانما عوض في آخره ليتقدم على اسم الله تعالى في حال الخطاب رعاية للادب ولا يجوز الجمع بينهما ولا يقال يا اللهم وهذا عند البصريين ومذهب الكوفيين ان الميم بقية جملة محذوفة وهي امنا اي احسنا واعطنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء فلذا اجاز الجمع فان قلت لم كرر الخطاب في قولك حمدا لك اللهم قلت لان المقام مقام التضرع كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين

ولفظ ما يجوز ان يكون موصولة والعائد في الصلة محذوف وحذف العائد المنصوب مفتقرا اي لخصه لي فمن يكون من بيانية ومتعلقة بلخصت اي ما لخصته لي من بين منح عوارف الافاضل او هو من منح عوارف الافاضل وان يكون مصدرية وهذا الاحتمال اولى لان لخص يكون ح على الانعام ولانه سالم عن الحذف اي على تلخيصك لي فمن يكون من متعلقة بلخصت واضافة المنح الى العوارف بيانية اي من العطايا التي هي عوارف الافاضل اي الاحسانات اليهم قول احمد

جمع عارفة وهو الاحسان والاحسان بمعنى الحسن والعارفة مصدر في وزن عاقبة المراد ههنا بالمصدر مبني للمفعول وتقديره الاحسان بمعنى الحسن حاشية

واما العوارف والعواصف فجاءتا على سبيل التهكم او التغليب وهو اختلاف المتجانسين بحرفين غير متقاربين مخرجا

فان قلت المراد ومن العطايا بالاضافة المسائل المصرحة فكيف تكون الافاضل او المانحون قلت المراد ومن العطايا المضاف اليها المسائل المستفادة منها او مناحدها

وأما قوله حمدا لك خضب العاج والبنان فجملة فعلية مقدرة هي حمدت او احمد اخبرت بها على الاسمية ليدل على حدوث الحمد وتجدد النعمة عليه حصل له وتجدد نعمة على حصول اللائق بشأنه تعالى على ما حامده تكلما بذلك عجم عجم على الماضي والمضارع فتكلم اللسن بقليل اللفظ فكون معنى الماضي والمضارع فتكلم اللسن بقليل اللفظ فكون معنى الماضي والمضارع

وقوله لك يا لحمد خطاب مبين ومقصود للقاصدين واللام في قوله لك للتقوية لان عامل المضاف ضعيف فقوي بحرف الجر وربما يجر لاجله واو الحال فيقال جئتك لأكرمك اي لاجل اكرامك وقد يجر لاجله واو الحال فيقال جئتك لأكرمك اي لاجل اكرامك

وقدس مخاطبا نبيها على اثر تعالى

وقوله الحمد لله الخ معلوم بيني او اقتدي بسمدتك حمدا لك الكاف على الصدر بعد

وهو على النعمة اللاحقة فقط فيلزم احتمال خلو الازمنة السابقة عن النعمة

قلت الماضي لا يدل على الحدوث السابق فمعنى حمدت الله اوجدت الحمد لله في الزمان الماضي والمضارع يدل على الحدوث السابق فمعنى احمد الله اوجد الحمد لله في الزمان المستقبل

بخلاف الذي فانه لا يكون الا احدهما فان قلت اي التقديرين اولى قلت الاول لان الكلام مستمر على الحمد السابق فيكون الحمد اللاحق للفيد شمول النعمة السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه يدل على تجدد الحمد اللاحق للفيد شمول النعمة

الاحسان بمعنى الحسن حاشية

فإن قلت ان في قوله اللهم اجتماع النقيضين لان الاول خطاب للحاضر والثاني خطاب للغائب ويلزم منه ان يكون الباري تعالى حاضرا وغائبا قلت ان الله تعالى حاضر في كل مكان كما هو نص الامر قوله تعالى ونحن اليه اقرب اليه من حبل الوريد والثاني اشارة الى هضم نفسه ويجب حذف حرف النداء في اللهم فان اصله يا الله فحذف الياء وعوض عنها الميم المشددة لانه طرفان وانما عوض في آخره ليتقدم على اسم الله تعالى في حال الخطاب رعاية للادب ولا يجوز الجمع بينهما ولا يقال يا اللهم وهذا عند البصريين ومذهب الكوفيين ان الميم بقية جملة محذوفة وهي امنا اي احسنا واعطنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء فلذا اجاز الجمع فان قلت لم كرر الخطاب في قولك حمدا لك اللهم قلت لان المقام مقام التضرع كما في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين

ولفظ ما يجوز ان يكون موصولة والعائد في الصلة محذوف وحذف العائد المنصوب مفتقرا اي لخصه لي فمن يكون من بيانية ومتعلقة بلخصت اي ما لخصته لي من بين منح عوارف الافاضل او هو من منح عوارف الافاضل وان يكون مصدرية وهذا الاحتمال اولى لان لخص يكون ح على الانعام ولانه سالم عن الحذف اي على تلخيصك لي فمن يكون من متعلقة بلخصت واضافة المنح الى العوارف بيانية اي من العطايا التي هي عوارف الافاضل اي الاحسانات اليهم قول احمد

جمع عارفة وهو الاحسان والاحسان بمعنى الحسن والعارفة مصدر في وزن عاقبة المراد ههنا بالمصدر مبني للمفعول وتقديره الاحسان بمعنى الحسن حاشية

واما العوارف والعواصف فجاءتا على سبيل التهكم او التغليب وهو اختلاف المتجانسين بحرفين غير متقاربين مخرجا

فان قلت المراد ومن العطايا بالاضافة المسائل المصرحة فكيف تكون الافاضل او المانحون قلت المراد ومن العطايا المضاف اليها المسائل المستفادة منها او مناحدها

قولي الفضائل جمع فضيلة وهي المزية على غيرها وهي اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها

قولي الفواضل جمع فاضلة وهي النعمة التي هي فوق الكفاية والكمال واضافة العواصف

والمراد بأولي الفواضل اولي النعم لانها جمع فاضلة وهي النعمة واولي النعم

هو الفضيل الفاضل فيكون الاولية والتقدم عليه بالشرف ولا الاسلام لان نعمة

الوجوه محتملة فيكون الاولية والتقدم عليه بالشرف ولا الاسلام لان نعمة

والفواضل ان الفواضل صفة لا موصول ولا توثر في غيره كالمال والعلم

وغيرها والفضائل صفة لا موصول ولا توثر في غيره كالمال والعلم

اعلم ان الاستغراق قد يجيء فيجتمع الاستغراق والعهد

اتمام بالذكر ان المعطوف فكانه قال وعلى الجميع

لا سيما على تقدير

وعلى آله

فلما لم ينفعني التململ بلعل وعسى عن اقتراح اخ لي في كل صباح ومساء

ان أكتب فوائد لائقة بمطالعة الاخوان لفرائد الرسالة الاثيرية في الميزان

شرعت فيه غدوة يوم من قصار الايام وختمت مع آذان معربه بعون الله

الملك العلام انه ولي كل توفيق وانعام (اعلم) ان من حق كل

طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة ويحصل

الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يأمن عن فوات شيء مما يعنيه

ويصرف الهمة الى ما لا يعنيه وان يعرف غايتها ليزداد جدا ونشاطا

ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ولان كل علم كثرة تضبطها جهة

وحدة ذاتية باعتبارها تعد مسائله علما واحدا وهي كونها باحثة

التنوين في الاثبات سورا كما ذهب اليه بعضهم اي التنوين في كثرة يقوم مقام السور فح يصح ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو ان المهملة عند علماء البلاغة في قوة الكلية دفعا للترجيح احد المتساويين على الآخر فيؤدي الى ان من حق كل طالب كل كثرة والمراد بالكثرة ههنا اعم من ان يكون من العلوم المدونة او لم تكن

المقصود منه بيان سبب ايراد تعريف العلم باحد الجهتين في صدر الكلام والكتاب وسبب ترجيح احدهما على الآخر فقوله اي العلم الاجمالي بسبب تلك الجهة

اي من ان حق ذلك الطالب ايضا ان يصدق بترتب فائدة عليها مختصة بها في اعتقاد الطالب معينة ومترتبة عليها في الواقع

غاية العلم اصابة الذهن الى الصواب وعصمته عن الخطاء

العبث ارتكاب امر غير معلوم الفائدة وقيل ارتكاب امر لا فائدة فيه

قوله ولان كل علم كثرة تخصيص بعد التعميم للتصريح بالمقصود بيانا

قوله كثرة بمعنى كثيرة والموصوف مقدر اي مسائل كثيرة وفي اعادة لفظ الكثرة مع تقدمها قريبا ايماء الى ان الكثرة هنا غيرها ثمة لان المراد هنا الكثرة المتصلة وهي المدونة المفتقرة الى الضبط باحد الجهتين وهنا لك مطلقا

والمراد من جهة الوحدة الذاتية موضوع كل علم لان العلم عبارة عن جميع ما يبحث عنه وعن الاعراض الذاتية للموضوع

ثم الكتاب

عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحدة حقيقة واعتبارية
وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الاولى لكونها آلة واستتباعها
غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحدى
الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها فنقول
باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات
او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذى بها امر
في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي يحاذى
بها امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانون

ذاتية وعرضية وكل من كان كذلك جرت عادتهم على تقديم
الشعور فالعلماء جرت عادتهم ويمكن التصوير بالاستتباع
هكذا لما كانوا طالبي كثرة تضبطها بجهة جرت عادتهم
لكن المقدم حق والتالي مثله ويحتمل ان يكون قوله اعلم
ان من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى وقوله لان كل
علم كثرة الى الصغرى وتقديم الكبرى على الصغرى شائع
لنكتة وهو هنا الرعاية بطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص
بعد التعميم شوقي

عطف على الشعور بتقدير المضاف اي وجرت عادتهم على تقديم
بيان غايتها وكذا موضوعها ويجوز عطفهما على تعريف العلوم
ليكون في حيز الباء بتقدير ذلك المضاف او على تقديم الشعور
بتلك المسائل غايتها وموضوعها خاتمة

المنطق في اللغة مصدر كالنطق يقال للصوت وحرف يفهم
منها المعنى وقد يطلق على ادراكات المعقولات ويختص المعنى
الاول باسم النطق الظاهري والثاني بالباطني ويجوز ان يكون
في اللغة اسم مكان فكانه منبع النطق ومعدنه محمد امين
قوله المنطق اي المفهوم الكلي الاجمالي الشامل لجميع المسائل
المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسماء
العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل المخصوصة
الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكة
الحاصلة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى المفهوم الكلي
الاجمالي الشامل لجميع تلك المسائل والثلاثة الاول لا يقبل
التعريف بالطريق المعتاد وانما يوصل اليه ويعرف بتعريف جامع
ومانع بالاعتبار الرابع محمد امين

٨ التقييد بالحيثية لتخصيص الاعراض الذاتية لان المنطق لا يبحث عن
مطلق الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات والا لكان بحث عن كون كل واحد منها قديما او حديثا او
ممكنا او ممتنعة او حاصلة في الذهن او في الخارج الى غيرها عن الاعراض الذاتية التي لا مدخل لها في الايصال
بل يبحث عن الاعراض الذاتية التي لها دخل في الايصال مثل كون التصور المفرد
احد الخمس من الكليات وكون التصور المركب من المفرد من الكليات الخمس احد الاربع

يعرف به صحيح الفكر وفاسده فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على المذهبين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول لما كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس اقسامه خمسة يسمونها الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من اليقينيات يسمى برهانا ومن الظنيات خطابة ومن المسلمات جدلا ومن المخيلات شعرا ومن الشبهة

لكن تفنن فاورد المباديين على فن واورد المقاصدين على فن آخر فوق الحد

٩ اي مبادي الكائنة في جانب التصديقات المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية القضايا بانواعها محمد امين

١٠ قوله ثم القياس آه اعاد القياس مظهرا مع كون المقام مقام المضمر لتقدم الذكر للتنبيه على ان القياس الذي جعله مقاصد القضايا غير القياس المنقسم الى الاقسام الخمسة لان الاول هو القياس بحسب الصورة ولهذا ينقسم الى الاستثنائي والاقتراني لان هذين الوصفين من اوصاف صورته والثاني هو القياس بحسب المادة ولهذا ينقسم الى البرهان والجدل والشعر والمغالطة لان هذه الاوصاف من اوصاف مادته برهان

١١ جمع صناعة وهي ملكة نفسانية تصدر عنها الافعال الاختيارية من غير روية وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل شوقي

١٢ قوله ووجه الضبط الفرق بين الضابطة والقاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابطة يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل من الاشباه

١٣ مثال البرهان اي القياس المركب من اليقينيات قولك السقف جزء من البيت وكل جزء اصغر من الكل فيكون السقف اصغر من البيت برهان

١٤ ومثال الخطابة اي القياس المركب من الظنيات كقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فيكون فلان سارقا برهان

١٥ ومثال الشعر اي القياس المركب من المخيلات اي المقدمات المؤثرة في النفس بالقبض او البسط كقولك هذا عسل والعسل مرة مهوعة فيكون هذا مرة مهوعة وقولك هذا خمر ياقوتية سيالة والياقوت السيال مفرح فيكون هذا الخمر مفرح والاول مؤثر بالقبض والثاني بالبسط برهان

مثال السفسطة قولنا الحكيم الانسان حيوان وكل حيوان جنس وليس بنوع فيكون الانسان جنسا فهذه قضية صادقة المقدمتين بيقينية لكن النتيجة كاذبة لفقدان شرط من شرائط القياس وهو كون المحمول في الصغرى اعني قولنا الحكيم الانسان حيوان اعم مطلقا من الموضوع اعني الانسان ليكون الحيوان كليا طبيعيا ويسمى هذا القسم من القياس برهانيا لانه يفيد اليقين واشتقاقا من البرهان بمعنى الحجة الواضحة ويسمى يقينيا لان مقدماته يقينية ويسمى مغالطيا لان المغالطة تقع فيه كثيرا فانها قد تقع في غيره ايضا ويسمى سوفسطائيا لان سوفا معناه الحكمة والعلم واسطا معناه المزخرف واللغاط حاشيه برهان الدين

مثال المغالطة قولنا الانسان كاتب وكل كاتب حيوان فالانسان حيوان فهذه قضية صادقة المقدمتين بيقينية لكن النتيجة كاذبة لفقدان شرط من شرائط القياس وهو التغليط من وضع المقدمتين على ما ينبغي لانتاج الشكل الاول بايجاد وضع اللزوم ان الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان فالانسان وحده حيوان وليس بكاتب وكل كاتب حيوان فالانسان كاتب والآخر غير الانسان فالانسان وحده كاتب مشتمل على قضيتين احداهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان فاذا قلت غير الانسان كاتب وكل كاتب حيوان فالانسان كاتب وكل واحدة على الكيمي الباطل فقولك الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان فيكون الانسان وحده حيوانا بالباطل الشبيهة بالحق المنتج حاصله ان يقال ان قولنا الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان فيكون الانسان وحده حيوانا بالباطل الشبيهة بالحق المنتج اي القياس المركب من

بالیقینیات او الظنیات مغالطة فالمغالطة اما سفسطة او مشاغبة

اي من المقدمات — يسمى — في مقابلة الحكم — الجدل في مقابلة البرهان — اي المبدان والمقصدان

فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق وبعض المتأخرين

وهي تسعة — اجمالا — اي ان شئت — تفصيلا — اي ان شئت

عد مباحث الالفاظ جزأ منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلتمح

اي من ابواب المنطق

الى كل من هذه الابواب تنبيها على من يريد الشروع في العلوم

اي اراد ترتيبها تعبيرا عن ارادة الفعل بلفظه مجازا مرسلا كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة حتى يصح قوله فصار تقديم مباحث ايساغوجي — بيان من — واجبا عليه بامر الله

من الطلاب ترتيبا لابواب على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم

جواب لما — المصر

اي اذا صار التقديم واجبا عليه فقدمه فقال

مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجي)

خبر كان — اي على المصر — اشارة الى حذف المبتدأ مع حذف المضاف — اي اباب ايساغوجي — عبارة عن الكتاب — عبارة عنه

اي هذا باب ايساغوجي اي الكليات الخمس ولما كان المنقسم اليها

اي الجنس والنوع والفصل — صفة الكلي

هو الذاتي والعرضي اللذين هما قسمان من الكلي القسم من المفرد

الخاصة والعامة — اي المفرد بالوضع — اي المركب — لان اللفظ ينقسم الى المفرد والمركب — اي في باب ايساغوجي — الالفاظ

القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقديمها على غيرها

جواب لما — قبل الكليات الخمس

مثال المغالطة قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جنس فكل انسان جنس فقولنا كل حيوان جنس — اي في القياس — فسمي المغالطة باسم احد طرفيه

ولما كان ايساغوجي بابا اول من ابواب المنطق وكان

عليه ان يقدم شيئا في وجه تقديم مباحث الالفاظ

في صدر الرسالة فقال ولما كان آه شروع

الكليات الموصلة الى القول الشارح — اي المنطق والمراد القول الشارح

ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالته عليه وجب التعرض والتصدى
قبل الالفاظ
اولا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم ان المصنف لم يعد مبحث
الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها فى باب ايساغوجى مقدمة لمباحثه
فتقول الدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم
او الظن بشئ آخر او من الظن به الظن بشئ آخر فالشئ الاول يسمى
دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يخل الظن والا فدليلا اقناعيا وامارة
والشئ الثانى يسمى مدلولا وتقسيمها ان الدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية فوضعية ان توسط الوضع فيها كالخطوط
والعقود والاشارة والنصب والا فعقلية كدلالة العالم على الصانع

وفيه ان اللازم منه وجود التعرض لتعريف الدلالة اللفظية لا غير
فان قلت لم بدأ بما هو ابعد من المقصود الاول من النطق
قلت لاغلان المقصود اليه آخر الامر على ما قال اللطوى
وغيره وفى بعض تصانيفه فان الانسان يتحلل الى الحيوان
والحيوان يتحلل الى الجسم وهو يتحلل الى الجوهر فلو ذكر
من قصد تعريف الانسان تعريف الجسم والجوهر
لكان المقصود الذى هو الانسان اوضح منهما

لان موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال فالدلالة
قيد موضوعها وجوابه يمنع ذلك لتخالف الاصطلاح
بتعريفها وتقسيمها اى لذكر تقسيم الدلالة الى اللفظية
وغيرها واللفظية الى المطابقة والتضمن والالتزام

واعلم ان العلم يطلق فى المشهور على معان احدها مطلق
الادراك الذى يعم التصور والتصديق وثانيها التصديق
اليقينى الذى هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق
للواقع والثالث مطلق التصديق الذى يتناول الحكم
اليقينى وغيره من الاحكام والمراد من العلم هو المعنى
الاول شرح

لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصانع من العلم
بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجود
المطر من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن
بوجود المطر من وجود السحاب عند رؤية الدخان
فى جو السماء واما لزوم العلم من الظن فمحال برهان

قوله دليلا وهو مسلمة الظهور ان الدليل معلوم تصديقى
والشئ الاول احكم منه ومن المعلوم التصورى شرح

قوله فدليلا كما فى التجارة بالنسبة الى الربح فان التجارة امارة
الربح ولا يلزم من العلم اليقين بالتجارة العلم اليقين بالربح

ملف

واللفظية ان كانت بتوسط الوضع فوضعية والا فكانت بسبب
اقتضاء طبيعة اللافظ الملفظ به عند عروض المعنى له كدلالة اح على
السعال فطبعية والا فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على اللافظ والمقصود بالنظر للمنطق الدلالة اللفظية الوضعية على
ما لا يخفى وهى كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى المعلم بالوضع
وهى منقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال (اللفظ الدال
بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل
(يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه)
اى على جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما فى ضمن الموضوع له

قوله كدلالات فاعل يدل ما قبله وقوله اح بفتح الهمزة وضمها وبالفتح والمد اسم للجبهة يدل على وجه الصدر وبالضم والقصر اسم للجبهة يدل على مطلق الوجه قال الشارح العلامة المسموع من وراء الجدار فالمسموع الشاهد يعلم وجود لافظ بالشاهد لا يدل لانه اللفظ فقط بل هما معا على ما قال مولانا داود فى حاشية الشمسية وفيه انه مخالف لما قال المحقق الشريف فى حاشية المطالع قائم قاعد وتقييد بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا يدل باضعفهما انتهى وقيل

اللفظ اذا دل بما قوعد لان تينك لا يدل

قوله الدلالة اللفظية احتراز عن غير اللفظية والعقول والا فهام غير منضبطة احتراز عن اللفظية الطبيعية والالفاظ العقلية لانها ومع ذلك لا تستعمل فيها باختلاف الصناعات بالمقصود وايضا بخلاف الالفاظ المفردة فانها منضبطة لا تشعر بالتركيب الجزئى كما فى

العلم بالوضع وشاملة لمعان كثيرة متوقف

قوله متى اطلق انما يصور الايجاب الكلى اعنى كلما متى تبينها على ان المعتبر عند المنطقيين هى الدلالة الكلية لا الدلالة الجزئية المعتبرة عند علماء البيان فانهم فسروا الدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق يفهم منه المعنى بالاهمال المستلزم للايجاب الجزئى اعنى كلمة اذا برهان

فان قيل شرط افادة الحمل ان لا يكون الموضوع عين ولا مشتملا عليه حتى قيل ان قولنا الحيوان الناطق حيوان لا يفيد لاشتمال الموضوع على المحمول على ما بينه الحيالى قلنا المحمول ليس قولنا يدل فقط بل مجموع قولنا يدل على تمام ما وضع له فيفيد لانهما حاصلات متغايران من قبيل قوله تعالى ان احسنتم احسنتم لانفسكم درالتاجى

لم يكتف بقوله ما وضع له وزاد التمام مع ان ما وضع له لا يستعمل الا فى تمام ما وضع له للتاكيد او الرعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له ولم يقل على جميع ما وضع له لا شعار لفظ الجميع بالتركيب ولم يقل على كل ما وضع له لما سبق ولم يقل عين ما وضع له مع انه مراد التمام واحصر منه تنبيها على ان التمام لا يشعر بالتركيب ايضا الان مقابله النقص بخلاف الجميع فانه مقابلة البعض درالتاجى

قوله ما وضع له والوضع معنيان احدهما حصل الشئ بازاء غيره بنفسه وهو المعنى الخاص المتبادر من الوضع للمعنى الاول وضع للمعنى الثانى بازاء المعنى الاول وضع للمعنى الثالث بازاء المعنى الثانى وهو المعنى العام الشامل للحقيقة والمجاز اولا وبالذات للحقيقة وثانيا وبالعرض للمجاز لان اللفظ لا يصير حقيقة الا بعد ان يصير مجازا اولا وهو معنى قولهم الحقيقة مسبوقة بالمجاز وهذا المعنى هو المعنى الاول من الاربعة المذكورة فى

قوله بالتضمن متعلقة بدل وكذا قوله بالتضمن

قوله والالتزام

(اذ كان له) اى للموضوع له (جزء) كما سيجئ مثاله اما اذا لم يكن له جزء
اى المعنى اى اللفظ اى مثال التضمن
مركب بسيطة وهى ثلثة اقسام بسيط حقيقى هو ما لا جزء له اصلا مثالا آه
كما فى البسائط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة فلا يتصور التضمن
اى ثبوت احد التضمن
وهى نهاية الخط
يوجد والجزء برهان
فيهما ومنه يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس
اى الالتزام كالملزوم

وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان من البسائط
اى التزام
وليستلزم المطابقة واما استلزامها الالتزام فالامام قال به وليس
اى الرازى
ومنه يعلم ان استلزام التضمن التزام غير متحقق

بمتحقق (وعلى ما بالالتزام) الموضوع له (فى الذهن) اى لزوما ذهنيا
اى المعنى اى الملزوم
والفظ الدال بالوضع بدل
عن الموضوع له
(بالالتزام) لانه لا يدل على كل امر خارج والا كان كل شئ دالا على
اى اللفظ اى معين اى كل لفظ
مقلق بيدل اى اللفظ
كل شئ ولا على بعض شئ غير مضبوط لعدم الفهم بل على امر خاص
اى على كل معنى اى معنى اى غير معين من بين بعض معين
اى للمدلول له اى الملزوم فى الذهن
معنى شئ اى لا يدل لان المبهم لا يفهم
لازم له فالدلالة الثلث (كالانسان فانه يدل على تمام الحيوان الناطق
على ما علم على المطابقة المثال للممثل له

بالمطابقة وعلى احدهما) اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط

(بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وفي هذا المقام

اسئلة الاول ان حدود الدلالات الثلث ينتقض كل منها بالاخريين

فمثل ما اذا وضعنا ان الشمس موضوعة للجرم والضوء والمجموع

فان الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما

فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازا عن الانتقاض

والجواب من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات يراد

في تعاريفها قيود لحيثيات سواء ذكرت او لم تذكر فلما اكتفوا كلهم بارادتها

من غير ذكر في تعريفات الكليات حيث يمكن ان يكون شيء واحد جنسا ونوعا

يقال اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له تضمنا وعلى ما يلازم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاما شرح

للجرم فقط مرة الضوء فقط مرة والمجموع اى الجرم والضوء مرة اخرى فان دلالة لفظ الشمس على تقديرنا على الضوء مثلا او على الجرم مثلا او على المجموع مثلا يمكن ان تكون اى دلالة لفظ الشمس عليه مطابقة وتضمنا والتزاما لانه دل عليه مرة من حيث انه موضوع له ومرة دل عليه في ضمن المجموع ومرة دل عليه بالالتزام لانه يلزم الجرم خلاصة

قوله احتراز علة فلا بدا وقيدا وفعلوا على سبيل التنازع

كدلالات الثلث فانها تختلف باعتبارات المطابقة والتضمن والالتزام

لان دلالة الشمس على الضوء تكون مطابقة وتضمنا والتزاما بالاعتبار فالامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات

تحوي

وفصلا وخاصة وعرضا عاما كاللون فانه جنس للاسود ونوع
للانسان واللون جنس للاسود والابيض كالحيوان

للكيف وفصل للكيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان الكيفي المصور
ای حدود الدلالات الثلث الضمنية ای ثانی المجاورين الضمنيين الشمول على المجاورات
ای الاثر المترتب على الشئ

ههنا ايضا ثانيا ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية المأخذ فيه
ای كالقاء القوم فی تعريفات الكليات باراده قيد الحيثية المحرزة
على حذف المضاف فتقديره فترتب

فترتب كل من الدلالات الثلث على الدال بالوضع يدل على ان تسمية
صفة الدلالات باتية يدل وباتية يدل بالمطابقة
بالالتزام وباتية يدل بالتضمن
في الذهن وعلى ما لا عبرة قال

الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما انما هي بسبب كون تلك الدلالة
الجزء معنى المدلول
الباء سببية
ای الجزء او الملزوم صحيح
ای المعنى المركب الكامل

دلاله بالوضع لتمامه والثاني ان تقييد دلالة التزام بالذهني
ای معنى المدلول
ای السؤال الثاني
متعلق بالتقييد

مما لا حاجة اليه لان الغرض من اشتراط اللزوم تصحيح الانتقال وضبط
ای المقصود
ذهنيا او خارجيا
ای في دلالة الالتزام

الدلالة وهما حاصلان باي لزوم كان والا لم يكن اللزوم لزوما
ای جواب سؤال الثاني
بل لا بد من التقييد
لم يكن الملزوم لزوما ای واذا لم يحصل باي لزوم كان

وجوابه انا لا نسلم خصوصهما بالملزوم الخارجي فان الملزوم الذهني

كالدلالة على الضوء مثلا كذلك انتقض تعريف كل من
الكليات الخمس بواسطة اجتماعها في المعنى الواحد كالملون
فكما اندفع الانتقاض في الكليات بواسطة ارادة قيد الحيثية
بان يقال المراد ان الجنس هو كمال الجزء المشترك والنوع
تمام ماهية الافراد من حيث انه تمام ماهية الافراد الى غير
ذلك كذلك يندفع الانتقاض في تعاريف الدلالات بارادة
قيد الحيثية بان يقال المراد ان المطابقة هي الدلالة على
تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن
والالتزام كذلك فلا انتقاض اصلا برهان الدين

اعم من ترتبه ابتداء او من ترتبه بواسطة الموضوع والمراد به
الاثر المترتب على الشئ كما هو مصطلح الاصول وهو ههنا
مضمون جملة يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بالالتزام

شوقي

قوله ترتب الحكم الخ والمراد بالحكم هو التسمية وبالمشتق
اسم الفاعل في قوله اللفظ الدال بالوضع وبانا عن
مصدر ذلك الاسم اعني الدلالة فيكون قوله فترتب
من الدلالات الثلث على حذف المضاف اي فترتب تسمية
كل واحد من الدلالات الثلث يعني ان الدلالة بالوضع له
علة للتسمية مطابقة والدلالة بالوضع لجزئه علة
للتسمية تضمنا والدلالة بالوضع لملزومه علة للتسمية
التزاما هذا هو المطابق بكلام الشارح فان قلت
اللفظ ليس بموضوع لجزء ما وضع له فلا يصح التوجيه
في التضمن قلت الوضع للجزء ضمني او في ضمن الكلي برهان

اي المشتق منه كما في قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا
الخ لان علة القطع السرقة فهي المأخذ

يعني سبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتمام ما وضع له عليه
او دلالة بالوضع لتمام ما على جزئه او دلالة بالوضع للملزوم على
لازمه فترك الشارح صلة الدلالة وهي عليه وعلى

والاختصار واحد على النظام
لكونه اخصر الطرق وابعدها عن الاخلال
اي دلالة الالتزام متعين للمدلول لما مر من ان اللفظ لا يدل على كل
المعنى فترك الشارح قوله لجزئه وعلى
لانه لو لم يكن كذلك لم يكن بين الموضوع والخارج لزوما ولا انتقال الذهن منه الى الخارج
اي دلالة اللفظ على اللازم الخارجي عن الموضوع له لهما او احدهما
لانه لو لم يكن كذلك لم يكن بين الموضوع والخارج لزوما ولا انتقال الذهن منه الى الخارج
فوله حاصلان لانهما اذا حصلا بالزوم الذهني دون الخارجي
اي لا يكون اللزوم الخارجي لزوما فاذا حصلا بالزوم الذهني دون الخارجي لم
فيما حاصلان اي لزوم كان فلا حاجة الى تقييد اللازم باللزوم
والزوم الخارجي كلزوم الابيض للانسان الزنجي
والزوم الذهني كلزوم الابيض للانسان الزنجي
السواد للزنجي وغيره من
المثالات

كونه بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فيتحقق الانتقال واللزوم
الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج
ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف ولو كان اللزوم الخارجي
شرطا لما تحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على
البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وعدم
البصر يكون البصر لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما في الخارج الثالث
ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح مثالا للمدلول الالتزامي لانه لا يلزم
من تصورهما تصور الانسان فالاولى التمثيل بزوجية الاثنين وجوابه ان
اللزوم الذهني بين الانسان والقابلية للكتابة اللزوم البين بالمعنى الاعم

لبصر كما عرفت خارج عن الموضوع له وهو العدم مع
قيد الاضافة سيد

والمراد من الشان اعم من ان يكون من شانه بشخصه او نوعه
وجنسه القريب فالاول كالشخص الذي صار عمى
بعد كونه بصيرا فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني
كالاكمه فانه بحسب نوعه وهو الانسان قابل له
والثالث كالعقرب فانه بحسب جنسه القريب قابلة
له تشريح

لان المضاف الى الشيء لا يتصور الا بعد تصور ذلك
الشيء فيكون لازما له

وهي المنازعة في المسئلة العلمية من عدم العلم لكلامه
وكلام صاحبه سيد

لانه لم يوجد في الخارج شخص له البصر وعدم فلو وجد
معا في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد
وهذا محال لان بينهما التقابل بالعدم والملكة

اي في جواب السؤال الثاني من ان الملزوم الذهني كون
اللازم بحيث يلزم من تصوره

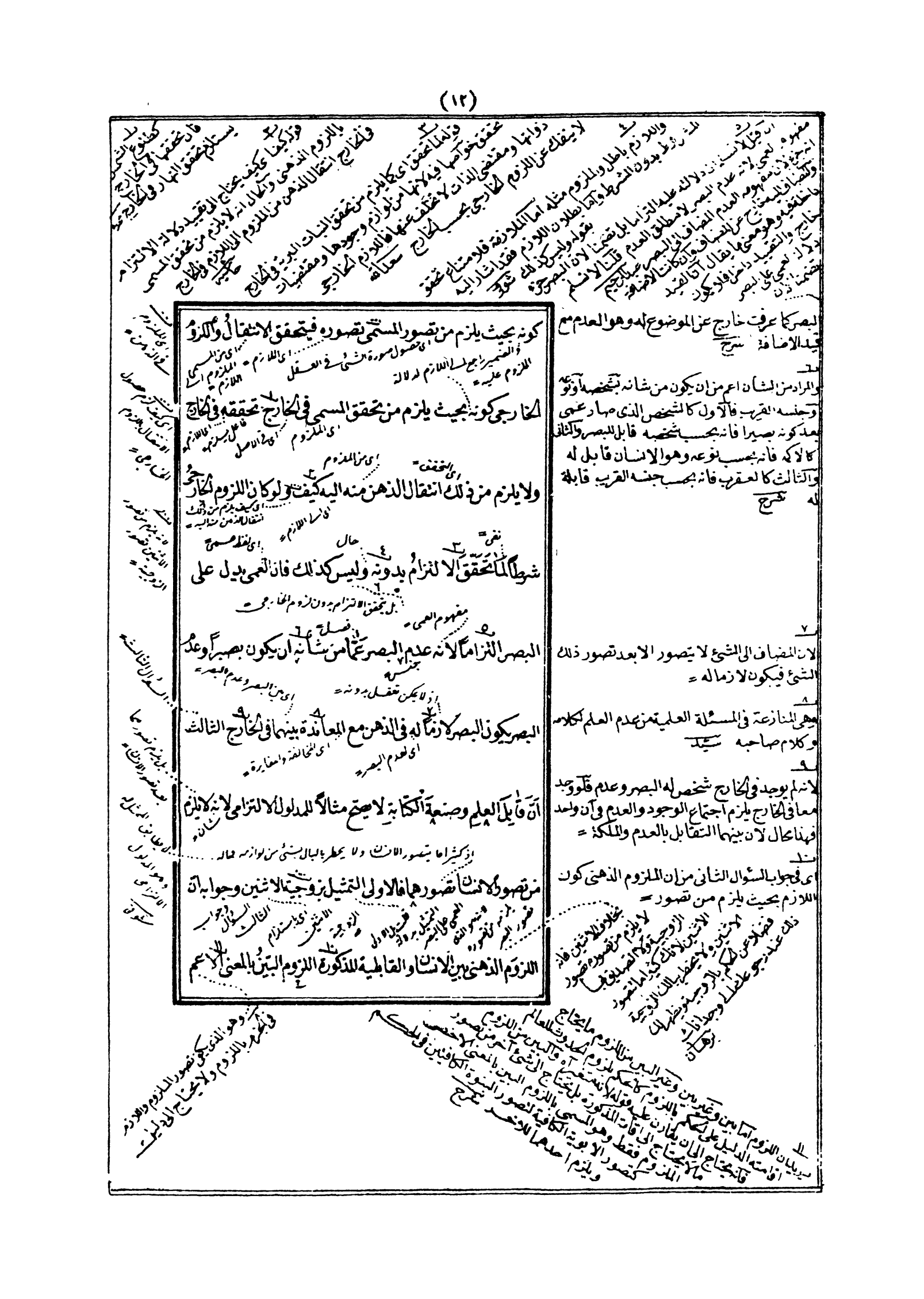

والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص فاشتراط الاخص يوجب

اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا

شرطا والتمثيل له لا للاخص وبهذا القدر يصح التمثيل واما كفاية

المعنى الاعم لكون الالتزام مقبولا او عدم كفاية فبحث آخر فيخلو

بين الامام والجمهور كما عرف في المطولات (ثم اللفظ اما مفرد)

وبسيط واما مؤلف ومركب لانه اما ان لا يراد بجزء منه الدلالة على

جزء المعنى او يراد والاول المفرد (وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة

على جزء المعنى) اعم من ان لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له

جزء لا لمعناه كالنقطة او كان لمعناه ايضا جزء ولا يدل على جزء المعنى

الكلام لا يحمله المقام قره خليك

اورد لفظة ثم اشارة الى ان تقسيم اللفظ موقوف متأخر عن بيان الدلالات الثلث لان المراد من اللفظ هنا هو اللفظ الدال الذي يعتبر فيه الدلالة فيكون الدلالة متقدمة على تقسيم اللفظ لان الدلالة بمنزلة لجزء من اللفظ الدال الذي هو المقسم المتقدم على التقسيم وجزء المقدم على الشئ والذي كان بمنزلة الجزء يكون مقدما على ذلك الشئ شوقي

قوله ثم اللفظ اي اللفظ الدال على معنى بالوضع وانما ترك هذا القيد على ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اريد به مطلق اللفظ لانتقض هذا المفرد بالالفاظ الغير الدلالة على معنى والدال على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة شرح مطالع

قوله واما مؤلف ومركب اشارة الى انه لا فرق بينهما كما راى الشيخ صرح به الامام في شرح الاشارة و بعضهم فرق بينهما وضم القول اليهما شارح القسطاس قره خليك

لا يظهر فائدة هذا التزييد لانه مستفاد من المتن قره خليك

اي اللفظ الذي لان تخصيص الموصول بصورة المقام سنة سنية وعادة قديمة =

لان انتفاء قصد دلالة لجزء تحقق بانتفاء الجزء وبانتفاء الدلالة وبانتفاء القصد قره خليك

تعريف المركب هكذا اه

قوله كالنقطة كما جاء القسطاس لم يحترز اقسام المجموع ما ليس

(كالانسان) فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبد الله علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزأ للشخص المعلم او دل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان جزء للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعينة مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان المعلم لو كان غير الحيوان الناطق لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمى وبالحجارة على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودى فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسته قلت لان القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم

شرح

قوله (كالانسان) فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبد الله علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزأ للشخص المعلم او دل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان جزء للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعينة مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان المعلم لو كان غير الحيوان الناطق لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمى وبالحجارة على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودى فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسته قلت لان القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم

قوله (كالانسان) فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المعنى ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبد الله علما اذ ليس شئ من العبودية والالوهية جزأ للشخص المعلم او دل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالته مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان جزء للشخص المعلم مرادا عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعينة مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان المعلم لو كان غير الحيوان الناطق لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمى وبالحجارة على الاجسام المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودى فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسته قلت لان القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم

وهو الانسان او الشخص والا لزم ان يكون العلم حدا اذ الحد شئ يراد به تفصيل ذاتيات الذات وهو ناطق لان الحد من اقسام المركب والعلم من اقسام المفرد فدلالة الاجزاء فى حيوان ناطق العلم الشخص انسان على الاجزاء المعنى المقصود ليست بمرادة سعد الله

قوله لم يتغير حال العلمية يعنى لا يراد به الا الذات المعين سواء كان العلم بالحيوان الناطق ما يوجد فيه الحيوان الناطق اى كالانسان او لا يوجد كالجماد اى لا حيوانة له كالحجر فانه لم يتغير حال العلمية سعد الله

انما تعرض لتعدده تنبيها على انه خالف القوم فيه بناء على ان للفرد عندهم اربعة على ما يشعر به تقريرهم برهان

قيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل تدل على جسم غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين التعيين النوعى لا تعيين الشخص

فالحاصل ان المفرد عدم والحاصل ان الاعدام المضافة الى الملكات انما تعرف بملكاتها فمعرفته موقوفة على معرفة المركب فيجب تقديمه فلم عكسه شرح

فى الحيوان الناطق لانه اذا كان علما لا يراد به الا المعين

وهو الذى لا يكون فى مفهومه نوعى شئ

لان قوله وهو الذى لا يراد فى قوة قولنا لانه اما ان لا يراد فيكون ح قضية شرطية منفصلة والمنفصلة لا يفيد الا التقسيم والتعريف يستفاد منه ضمنا شوفى

باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول غير ان المص اعتبر التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدئين (و) اللفظ (المفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان) اي لا يمنع مفهومه من حيث انه متصور في الذهن شركة بين كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى او من حيث النظر الى وجوده الخارجي وهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كالا شئ وشريك الباري واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس في قوله نفس تصور مفهومه احترازا عن ان يخرج امثال ما ذكرنا من الكليات عن تعريف الكلي فلا يكون جامعا وتدخل في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور

الفرق بين المفهوم والمعنى ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار فان التصور الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل فيه من اللفظ سميت مفهوما والفرق الآخر بين المفهوم والمعنى ان المفهوم هو المتصور في الذهن سواء وضع بازائها الفاظ اولا والمعنى هو المتصور حيث وضع بازائها الفاظ

سيد على زاده

وهو تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب والتقسيم الحقيقي تقسيم المفهوم الى المفرد والمركب =

لان اللفظ محسوس وهو اقرب الى الفهم

اي مجردا عن البرهان والوجود الخارجي =

فالتصور مصدر بمعنى المتصور واضافة الى المفهوم من قبيل جرد قطيفه =

فان مفهوم الانسان مشترك بين افراد كثير =

قوله اي لا يمنع مفهومه آه لان عدم المنع وكذا المنع وصف للمفهوم شرط كونه متصورا حقيقة فاسناده الى التصور كما في المتن مجاز من قبيل الاسناد الى السبب و الشرط

قوله اي لا يمنع مفهومه آه لما كان ظاهر العبارة يدل على ان غير المانع من الشركة هو نفس تصور المفهوم نبه على ان المراد عدم منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور اما نفس التصور فهو لقيامه بالنفس الجزئية جزئي لان اجزئية المحل يستلزم جزئية الحال فلا يصح الاقسام الى الجزئي والكلي وقد خليل

والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه.

فهو الله احد الله الصمد آه ومثل لجملة لا اله الا الله عيسى عليه السلام

وهذا المفهوم صادق على كثيرين بالحمل الشائع

لانه متوهم بالبرهان الدال على وحدته

فان النفس الامر كالشمس متحدة الكثيرين لا يخرجهم عن كونهم كثيرين

ولكن كلا منهما وجود في الذهن وهو من حيث انه مفهوم لا يمنع

اما صفة لوجود خارجي او طارئ عليه بعد وجوده في الذهن او ذهنية من مشاهدة او احساس او غيرهما

منقول

لا تحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى للمصنف وإنما ذكر المفهوم

فبنى على أن مورد القسمة اللفظ فلا يلزم أن يكون للمفهوم

مفهوم (وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه

عن ذلك) أي وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) فان مفهومه

الذات مع التعيين والمجموع من حيث انه متصور يمنع الشركة

كما يمنع تصور الهذية من حيث تطبيقها على الوجود الخارجي

بخلاف تصور مفهوم الذات فانه عين حقيقة النوع كما

عرفت فان قلت الجزئي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن

وقوع الشركة كزيد وعمرو وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو

بين البليد وبينه من حيث انه كلا منهما لا يقول بالحق شرح

قال مفهوما اراد بالذات الماهية وهذه الماهية لا يمنع اشتراكهما

بين كثيرين واراد بالتعيين ما به الامتياز وبامتيازه معها

يمتنع اشتراكهما فهو جزء الشخص في الذهن فان وجود

التعيين فالخارج ممنوع المتعين وهو الشخص موجود

قوله خليل

قوله والمجموع اي والمجموع المركب من الذات والتعين

من حيث انه متصور يمنع الشركة بخلاف مفهوم الذات

بدون التعين فانه كلي لا يمتنع الشركة لانه عين حقيقة النوع

اي عين الانسان والانسان كلي سعد الله

قال الهذية ذكر الماخذ واراده المشتق مرشايع يد

عليه قوله من حيث تطبيقها على الموجود فان المطابق مفهوم

هذا الظاهر انه ذكره استطرادا تتميما وتكثيرا للفائدة

قوله خليل

انما قال من حيث تطبيقها آه احترازا عن الوضع فان مفهوم

الهذية من حيث الوضع لا يمنع لانه موضوع للمشار اليه

مطلقا سواء كان زيدا وعمروا او غيرهما والتخصيص

انما جاء من الاستعمال والاشارة على الوجود الخارجي

يرد على

يعني ان مفهوم الهذية بدون التقييد بحيثية التطبيق ايضا

الصدق على الموجود الخارجي كلي لانه غير مانع عن وقوع

الشركة وانما مع التقييد بتلك الحيثية فهو جزئي لانه

بهذا الاعتبار مانع عن وقوع الشركة بناء على ان كلما

توجد في الخارج فهو شخص فان قلت نفس مفهوم الهذية

غير مانع عنه لان حقيقة التطبيق خارجة عنها فيكون كليا

قلت لا نسلم خروجها وانما يكون خارجة ان لم يكن الهذية

موضوعة بوضع عام لكل فرد من افراد العينية والامر

بخلاف فان قلت فعلى هذا يكون الانسان ايضا جزئيا

لانه من حيث التطبيق على الموجود الخارجي مانع عن وقوع

الشركة قلت لكنه خارجة فارقا عليه

قلت نفس مفهوم الهذية فارقا عليه

عن نفس مفهوم الانسان

داخلة في مفهوم الذات اي بخلاف في نفس الماهية اي مع

بهان الدين

قوله بخلاف في الذات اي بخلاف في نفس النوع وهي الكل والجزء فان

قطع النظر عن التعين فانما نفس الماهية فظهر الفرق بين الكل والجزء فان

الاول جزئي والثاني كلي فتدبر

قوله المحشي لا يمنع فان كان الحكم على الماهية كما هو شرط

القضية كانت مهملة وان الحكم على المفهوم ويكون القضية

الشكل الاول وان انعا طبيعية وهي لا تنتج والانتاج بين

صادقة الا منعا على انعا لتين كبرى الشكل الاول

ههنا قد تنتج

كلي فالجزئي كلي هذا خلف وقلت المراد من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة (و) اللفظ المفرد (الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اي ان اريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيان اضافيان وان اريد بهما ماهيتا افرادهما اعني الخصص فجزئيان حقيقيان واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف الخص يشعر بالاول ويمكن حمله على الثاني

الى الذي مراد بالضمير المفهوم على الاستخدام لان الذكر عبارة عن اللفظ بناء على ان القسم الاول هو اللفظ او يرجع الى المفهوم بناء على انه مذكور معنى عبد الرحيم

٨ اراد بالحقيقة الماهية وهو مشتقة عن ما هو وهي ما يجاب به عن السؤال بما هو وره حلمل

٩ اللذين هما تمام حقيقة جزئيات الحيوان الانسان والفرس والحقيقة فلا حاجة الى التردد المذكور في الشرح وكذلك المعنى في قوله كالضاحك بالنسبة الى الانسان ٥ قوله احمد في مباحث العام في اعني الكليات شوقي

١٠ قوله ان اريد بهما آه يريد ان الجزئي الواقع في تعريف الذاتي اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا بناء على ان مثال الجزئي اعني كل واحد من الانسان والفرس يحتملهما لانه على تقدير ارادة ماهيتهما النوعية يصدق على كل واحد منهما انه مندرج تحت الغير وهو معنى الجزئي الاضافي برهان

١١ وعلى تقدير ارادة الخصص الخاصلة منهما في ضمن الافراد يصدق عليها انها مانع عن وقوع الشركة وهو معنى الجزئي الحقيقي برهان

١٢ والجزئي الاضافي وهو كل اخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم النامي والجسم النامي بالنسبة الى الجسم المطلق والجسم المطلق بالنسبة الى الجوهر لجزء

١٣ في حقيقة جزئياته وذلك كالجنس والفصل على الانفراد لا الاجتماع فانهما حينئذ عين حقيقة الذات ولا معنى لدخول الشيء في نفسه شوقي

١٤ كالجنس والفصل على الانفراد والمجموع منهما وهو النوع فيكون نفس الحقيقة داخلة على هذا المعنى اذ

بالتأويل بان يراد بالدخل غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون
المراد بالذاتي حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده
مظهرا فلم يكتف بالمضمر وان امكن حمل المضمر على الاستخدام
لكن الغالب في المضمر ارادة المعنى الاول واما حديث اعادة
الشئ معرفة فاهمل بعد له عنه كثيرا للقرائن وان جما
على التأويل المذكور فالذاتي في مشرع التقسيم جار على اصل
اعادة الشئ معرفة (واما عرضي وهو الذي يخالفه)
اي لا يدخل في حقيقة جزئياته باحد المعنيين اي بان لا يكون
جزأ او بان يكون خارجا (كالضاحك بالنسبة الى الانسان)
فانه خارج لان القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص
مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر
ذاتيا لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع غير الذات
فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي
عليه اصطلاحي لا لغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب
والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على نفس الحقيقة

اي يخالف الذاتي او الذي يدخل في حقيقة جزئياته =
اهل
يريد ان العرضي يطلق عند الميزان على معنيين مقابلين
لمعنى الذاتي فان فسر الذاتي بالمعنى الاخص الغير الشامل
للنوع يكون تفسير العرضي شاملا وان فسر بالعكس
فبالعكس على العكس بالاخص الاعم وبالعكس بان لا يكون
جزأ على نقيض معنى الاخص فيكون داخلا في العرضي
لان مفهوم غير الداخل صادق عليه برهان
قوله او بان يكون خارجا اشارة الى نقيض المعنى الاعم
الذاتي وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا يكون عرضيا
برهان
المراد الانسان المعهود كزيد او جزئيات الانسان
بدل من احد المعنين خلاصة كزيد وعمرو =
قوله لان القاعدة جواب لمن يقول ان نحكم على الناطق
بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه
خارج عنها نحكم لكونهما متساويين فاختصاصهما
بالانسان وتحرير الجواب ان يقال ان اختصاص الناطق
بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك بتابع متبوع
على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان ما لم يتصف
بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالادراك
عند ادراك الغريبة وهو الضحك والوصف المقدم
في اختصاص الشئ واتصاف ذلك به اقوى من الوصف
المتأخر فيه برهان
اي النطق الباطني بالقوة اي الادراك بالقوة ولا الادراك
بالفعل والا يلزم ان لا يكون النائم والطفل والمجنون
والاخرس انسانا شرح
قوله عين الذات يعني ان الذاتي ما ينتزع الخ فلا يضر

بالتأويل بان يراد بالدخل غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون
المراد بالذاتي حين ما شرع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاده
مظهرا فلم يكتف بالمضمر وان امكن حمل المضمر على الاستخدام
لكن الغالب في المضمر ارادة المعنى الاول واما حديث اعادة
الشئ معرفة فاهمل بعدله عنه كثيرا للقرائن وان جما
على التأويل المذكور فالذاتي في مشرع التقسيم جار على اصل
اعادة الشئ معرفة (واما عرضي وهو الذي يخالفه)
اي لا يدخل في حقيقة جزئياته باحد المعنيين اي بان لا يكون
جزأ او بان يكون خارجا (كالضاحك بالنسبة الى الانسان)
فانه خارج لان القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص
مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر
ذاتيا لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع غير الذات
فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي
عليه اصطلاحي لا لغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب
والمنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على نفس الحقيقة

يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى
الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما يكون
نسبة جزئيها اليه (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه
وهو اقسام ثلثة لانه اما مقول في جواب ما هو وفي جواب اي شئ
هو في ذاته وهو الفصل والقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة
فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو
النوع ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة)
فقط (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان
جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا ما الانسان لان
السائل بما هو انما يسئل عن تمام الحقيقه وليس الحيوان تمام
حقيقة الانسان بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس
فلا بد من قولنا فقط والا لم يصح قوله (وهو) اى ذلك المقول
(الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان
المراد منه ذلك وان لم يذكره (او رسم بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) فان لكل جنس للجنس شاملا

ى شئ هو تأمل في وجه التأمل ان عطفه على قوله في جواب
ما هو لا يصح لانه يبقى اما بلا عديل فلا بد من تقدير
مقول في جانب المعطوف وهو سهل على الاهل فلذا قال
فالظاهر ولم يقل والصواب

لاجل ان القول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط
او بحسب الشركة والخصوصية معا =

قال بحسب الشركة فقط اى يصح لان يكون جوابا عن
الشئ مع غيره ولا يصح حال افراد ذلك الشئ مثلا
اذا قيل ما الانسان والفرس يحال في جواب الحيوان
لان الحيوان تمام الماهية المشتركة بينهما والسؤال
عن الاشياء في عرف هذا المقام انما يكون عن تمام الماهية
المشتركة اما اذا سئل عن الانسان وحده فلا يصح
في جوابه الحيوان لان الجواب عن الشئ انما يكون
عن تمام ماهيته والحيوان ليس ماهية انسان

هذا تعليل لانطباق المثال بالممثل تمام الجزء المشتركة
بين الانسان والفرس =

وتمام حقيقة الانسان مجموع الحيوان والناطق =

مثلا والا لم يصح ايضا لان الجنس يرسم بانه كلي مقول
على كثيرين فلا بد من قوله مثلا =

لان تمام المشتركة بينهما اذا جزء الانسان الحيوان والناطق
واجزاء الفرس الحيوان والصاهل فالحيوان جزء لكل
واحد منهما فيصلح ان يكون جوابا لهما عند السؤال
عما هما للكل شئ في

شان التعريف ان يكون لجنسا وفصلا =

قوله مع الفرس وكلمة مع ههنا لمجرد المصاحبة والاصل

فقد المعنى الثاني
وهو ما صدق عليه
حقيقة بحسب للغة كما لا يلزم بحسب
الى نفسه بحسب الاصطلاح
قوله
مفاد اللسوب لان الحقيقة مقيد
عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسبة مطلق ومأخوذ
قال الشارح العلامة قدس سره حاد عن حقيقة جزئيات مفهوما عن الذاتي فقط
فانه المحتاج
ان الجسم النامي وهو لجنس المتوسط
وكونه تحت لجنس البعيد
ان الجسم
فقوله
في جواب

لسائر الكليات والمقول انما ذكر ليتعلق به على كثيرين فليس شيء
كما جزم الشارح الاول
منهما مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
بالحقيقة وقوله مختلفين بالحقايق احترازا بذلك عن النوع
والخاصة والفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع لحكمه
وقوله في جواب ما هو احترازا عن الفصل البعيد والعرض العام
وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما لان المقولية
عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس
في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفات الحقيقة سواء قيل عليها
او لم يقل اما المقولية وكونه صالحا لها فمما يعرض له بعد بقوته

قوله وتخصيص الاحتراز بالنوع لحكمه اذ الاختلاف في العدد دون الحقيقة اي عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي وهو الذي لا يكون تحته نوع بل افراد كالانسان بخلاف الاصناف كالحيوان

قوله وانما ذكر كان قيل هلا ان المقول ذكر لتعاونيه بقوله وانما اه لكن مالفائدة لذكر الكثيرين بعد ذكر الكلي فاجاب

قوله فانه خصص الاحتراز بالنوع في شرح الشمسية مع ان الاحتراز عن الخاصة والفصل بالقيد الاول مع ثبوت حرف الاحتراز عنها بالقيد الثاني وهو قيد كاشف كما ذكره الشارح العلامة الشريف وجهه

التخصيص في حاشية على الشرح المذكور ودفع التحكم فان شئت فارجع اليه ببيان مرجح في القيد الاخير فح يتعارض جهة التقديم في القيدين فتساقطا فيجوز اسناد الاحتراز الى كل منهما بلا اولوية ولا تحكم فافهم

قوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد اه الفصل البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون مميزا للجنس عن جميع ما عداه فيكون مساويا له كالحساس المساوي للحيوان المميز له عن النبات وخاصة هي الخارجة المخصوصة بالجنس كالماشي المخصوص بالحيوان والعرض العام هو الخارج المتجاوز عن الطبيعة الواحدة فان كانت تلك الطبيعة طبيعة النوع فهو العرض العام للنوع كالآكل والشارب والنايم المتجاوزة عن النوع الواحد دون الجنس الواحد لاختصاصها بجنس الحيوان وهو المسمى بخاصة الجنس والفرق بين العرض العام للنوع وخاصة الجنس في زمان الاجتماع اعتباري فان الكل ومايشبهه عرض عام للنوع باعتبار المجاوزة عن نوع الانسان الى غيره من انواع وخاصة الجنس باعتبار عدم تجاوزه عن الجنس الحيوان الى غيره من الاجناس فان كان تلك الطبيعة طبيعة الجنس فهو اي الخارج المتجاوز عنه الطبيعة الواحدة العرض العام للجنس الواحد الى غيره من الاجناس كالتغذية المتجاوزة من الحيوان الى الجسم النامي والنمو المتجاوزة منه الى الجسم والوجوه المتجاوزة منه الى الجوهر فان هذه الامور مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة لمساواتها للجنس كالفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام للنوع اولاعمتها من الجنس كالعرض العام للجنس وصدق جواب ما هو بخرجها عليك بهذه القواعد فانها من الفوائد خلاصة ما اخذ

قوله يعني للنوع كالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلثة

قوله لان هذه المقولة على كثيرين مختلفين بالحقايق هو الفصول المقومة للانسان لكن المقولة على كثيرين لكن المقولة على كثيرين

قوله رسم والداخل حده هذا هو الفرق بين الحدود والرسوم بحسب الاعتبار واما الفرق بينهما بحسب الحقيقة فمشكل جدا لانا نس الجنس بالعارض العام والفصل بالخاصة فيعسر التمييز بين الحدود والرسوم المسماة بالحدود والرسوم الحقيقة

قوله لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بمنه لاداة الكلية بدل عليه تفصيلا فلا يكون فائدة تحت ذلك الكلي مجملا بين

قوله لان المقول على كثيرين يغني عنه

قوله عبد الحكيم